



## القوانين التي تؤثر عليك

لبنان

شباط 2018

نحن جميعا ولدنا كبشر، ولهذا، ينبغي أن يكون لنا الحق في التمتع بنفس الحقوق. وهذا يعني وبشكل أساسي أن الثروة أو السن أو الجنس أو الخلفية الإثنية أو النوع الاجتماعي أو المعتقدات الدينية أو السياسية، والميل الجنسي لا يمكن أن تستخدم ضدنا للحد من حقوقنا القانونية. وأي انتهاك لهذه الحقوق هو مخالف للمعاهدات الدولية التي وقعت عليها معظم البلدان، بما فيهم لبنان.

نحن جميعا  
بشر

والدول الأعضاء في **الأمم المتحدة طرف** في ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن «المساواة في الحقوق» بين جميع الشعوب، ويدعو جميع الدول إلى تعزيز «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز». وترد هذه الحقوق والحريات الأساسية بمزيد من التفصيل في **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، وهو حجر الزاوية لمعظم معاهدات حقوق الإنسان.

وكانت لبنان واحدة من أصل 48 دولة وقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول 1948

المساواة  
في الحقوق  
لجميع -  
القانون الدولي

و بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يولد جميع البشر أحرارا ومتساوين ويحق لهم دون أي تمييز التمتع بحماية القانون على قدم المساواة (المادتان 1 و 7).

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه (المادة 3).

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة (المادة 5).

لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه/ أو نفيه/ا تعسفا (المادة 9).

لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته/ا محكمة مستقلة ومحايدة، نظرا منصفًا وعلنيا، للفصل في حقوقه/ا والتزاماته/ا وفي أيه تهمة جزائية توجه له (المادة 10).



وهناك معاهدات دولية أخرى تحمي على وجه التحديد حقوق الإنسان المكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد التزمت لبنان رسمياً بتنفيذ العديد من هذه المعاهدات، ومنها:

- [العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية](#)
- [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية](#)
- [الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري](#)
- [اتفاقية حقوق الطفل](#)
- [اتفاقية مناهضة التعذيب](#)

وكما ذكر سابقاً، فإن القانون الدولي يتحدث عن حقوق متساوية لجميع الناس. فإنه لا يستبعد أي شخص بسبب من هم. والحق في أن يكون المرء حراً ومتساوياً مع الاحترام والكرامة غير قابل للتفاوض أو يخضع للاستثناءات.

ولا يسمح لأي حكومة باستخدام المعتقدات الدينية أو المعايير الثقافية أو القيم التقليدية لتبرير التمييز وإساءة معاملة مجموعة معينة من الناس. تذكر هذا!

ويحق لمجتمع الميم أن يتمتعوا بنفس الحقوق والاحترام مثل أي شخص آخر في المجتمع. المعتقدات الشعبية أو التعاليم الدينية ليست عذر لإساءة معاملة أولئك الذين يبدووا مختلفين أو يتصرفون بشكل مختلف!

في معظم الأحيان هناك فجوة كبيرة بين تطبيق القوانين الدولية والممارسة الفعلية على أرض الواقع مما يجعل هذه المعايير تبدو وكأنها معايير نظرية عنها كممارسة.

القوانين في لبنان تجرم المثلية الجنسية. ولا يزال القانون الذي يجرم المثلية غامضاً جداً. ومن غير المعتاد أن ضباط الشرطة يقومون بغارات منتظمة على منازل الأشخاص من مجتمع الميم. ومع ذلك، هناك تقارير متكررة عن الحالات تقوم فيها الشرطة بإيقاف الناس بشكل عشوائي والتحقق منهم في الشارع على أساس هوياتهم الجنسية المفترضة.

مع وجود قوانين غامضة، لا يزال مجتمع الميم عرضة لمضايقة الشرطة، سواء كانوا يمارسون الجنس أم لا. ويسهم هذا القانون إلى حد كبير في حالة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها أولئك الذين يقررون الهجوم أو الابتزاز أو سرقة أفراد مجتمع الميم.

ماذا عن  
مجتمع الميم؟



كيف يعمل  
هذا في لبنان؟



وتنص الفقرة (ج) من ديباجة الدستور على أن «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد». وتكرر المادة 13 من الدستور «حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة»، مشددة على أهمية وجود تشريعات وطنية وقائية. وتعرف المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية التعبير بأنها «حرية اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود».

وفي حين أن الدستور اللبناني والاتفاقيات الدولية تسمح في بعض الحالات للنظام القضائي اللبناني بإضافة زاوية حقوق الإنسان إلى التشريع اللبناني أو لسد الثغرات التشريعية والمبادئ العامة والحقوق والحريات الأساسية وعلى الرغم من تكريسها الدستوري، فإنها لا تزال محدودة، وغالبا ما تنتهكها التشريعات والممارسات الإدارية الوطنية.

وعلى الرغم من أن مبادئ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين اللبنانيين منصوص عليها في الدستور، فإن الأحكام التمييزية لا تزال قائمة، مما يسبب أضرارا وتهميشا للمجتمعات المختلفة في لبنان.

فالقوانين اللبنانية لا تدين أو تجرم أعمال التمييز أو العنصرية التي يرتكبها الأفراد. والاستثناءات الوحيدة هي إما لخدمة المجتمعات الطائفية، بحجة الحفاظ على السلام الداخلي ومنع الإضرار بسمعة الجمهورية؛ أو لتجنب الصراعات الطائفية والعنصرية من خلال تقييد حرية التعبير في النشر، فضلا عن الأعمال الفنية السينمائية والمسرحية.

والحقيقة أن لبنان لا تزال تشكل خطرا على مجتمع الميم ما دامت الحكومة اللبنانية ترفض إلغاء القوانين التي يمكن استخدامها لمعاينة العلاقات المثلية، وترفض قبول وجودها وحقوقها وتفشل في حمايتها من جميع الأنواع من العنف.

لكن...

وبينما نكافح من أجل القبول الاجتماعي والاعتراف القانوني، هناك أيضا عدد قليل من تدابير السلامة الأساسية التي يمكننا اتخاذها لحماية أنفسنا وأفراد مجتمعنا. وتتمثل إحدى الخطوات الهامة في وجود مخطط واضح لما ينص عليه القانون بالفعل بشأن مجتمع الميم.

مرة أخرى، نريد أن نؤكد على أن هذه التدابير ليست بديلا عن الحاجة إلى المساواة والمعاملة العادلة، ولكنها يمكن أن تساعدك على حماية أفضل لسلامتك وتجنب المواقف الخطرة التي قد تشكل تهديدا خطيرا لك ولأصدقائك/صديقاتك.

## ماذا يجب علينا فعله؟



فالقوانين اللبنانية لا تدين أو تجرم أعمال التمييز أو العنصرية التي يرتكبها الأفراد.



فهم القوانين التي تنطبق عليك هو جزء من تمكين مجتمع الميم، المليء بالحياة والذي يتوسع باستمرار، وخاصة في لبنان، حيث القانون يساء فهمه باستمرار.

وتجرم ممارسات الجنسية المثلية في لبنان، رغم أن القانون غامض. وتنص المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني على ما يلي: «أي مجامعة خلافاً للطبيعة يعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين شهر وسنة واحدة، وبغرامة تتراوح ما بين 200 ألف ومليون ليرة لبنانية».

ومع ذلك، على مدى السنوات القليلة الماضية، شهد لبنان استثناءات قليلة لهذا الاتجاه العام الذي يسلب الضوء على تعقيد القانون والقدرة على تحديه: في عام 2009، نصح القاضي منير سليمان، في حكم المحكمة، بأن العلاقات المثلية لا ينبغي اعتبارها «مخالفة الطبيعة». واعتمد القاضي سليمان هذا الرأي على فكرة أن العلاقة بين البالغين الراشدين لا يمكن أن تتعارض مع قوانين الطبيعة.

في يناير / كانون الثاني 2017 في قرار قضائي صادر عن القاضي المنفرد الجزائي في المتن ربيع معلوف، طعن في الأساس القانوني لاعتقال الرجال بسبب سلوك المثلي. وتستند أهمية هذا الحكم، في المقام الأول، إلى المادة 183 من قانون العقوبات حيث ورد أنه «لا يعتبر جريمة الفعل المرتكب في ممارسة حق دون تجاوز». وتنص المادة على أنه «لا يعتبر الفعل الذي يمارس في إطار ممارسة حق دون إساءة معاملة جريمة». وإذا لم يحدث ضرر، فلا جريمة.

وكانت هناك حالات قليلة استفادت منها المجتمعات الترانس/العابرة. وفي كانون الثاني / يناير 2014، حكمت قضية أخرى لصالح حقوق العابرين/ات (الترانس). قضى قاضي المنفرد الجزائي في المتن ناجي دحداح، لصالح ترانس متهممة بممارسة الجنس مع الرجال. وأشار في حكمه إلى أن المتهممة عرفت نفسها كإمرأة، وبذلك لا ينطبق عليها القانون، فإن المادة 534 تنطبق على الممارسات المثلية فقط. وعلاوة على ذلك، أصدرت محكمة الاستئناف المدنية في بيروت في أيلول / سبتمبر 2015 أمراً قضائياً لصالح طلب رجل عابر لتصحيح تفاصيل تسجيلهم في سجل النفوس. وذكرت محكمة الاستئناف المدنية، برئاسة القاضية جانيت حنا، أنه ينبغي أن يكون الشخص قادراً على تغيير الإشارة إلى جنسه من أجل سلامته النفسية والجنسية والاجتماعية.

وعلى الرغم من الطابع الإيجابي للأحكام المذكورة أعلاه، فإن هذا لا يعني أن كل قاض سوف يتبع هذه التفسيرات الجديدة للمادة 534 وأنه لا يمكن الاستمرار في استخدامها ضد المثليين حيث أن تفسير المادة 534 يعتمد على القاضي/ة نفسه/ا.

وتذكر أنه إذا تم القبض على شخص من مجتمع الميم بسبب ممارسة الجنس في سيارة أو في مكان عام آخر، سيتم القبض عليهم وإدانتهم بموجب مادتين من القانون: المادة 531 التي تدين الجنس في مكان العام والمادة 534 التي تستخدم لتجريم الأفعال الجنسية المثلية.

## فهم المنطق الأساسي للنظام القانوني في لبنان



## ما هو قانوني، وما هو غير قانوني؟

تذكر: يعتبر إجبار أو طلب إجراء فحص شرطي من الشخص المعتقل لإثبات الجنس الشرطي غير قانوني. إذا طلب منك ذلك يجب ان ترفض الإختبار في كل الحالات وأن تبلغ عن الحادث.

تذكر أنه إذا اعترفت (بسبب الخوف أو الضغط) لطبيعة فعلك الشهواني، لن يستطيع المحامون فعل الكثير لحمايةك من العقاب.

تذكر:

لا تقدم أي معلومة، تحت أي ظرف، حول:  
(1) ميلك الجنسي و  
(2) طبيعة علاقاتك الجنسية مع أشخاص آخرين.

يرجى الرجوع الى ورقة «حقوقك وما يمكنك فعله في حالة القبض عليك»

## كلمة أخيرة

يخبرنا التاريخ أن مجتمع الميم وثقافته يعيشون في خضم كل هذه الظلم. إذا كنت تتعرض للاضطهاد بموجب القانون تذكر أنك كعضو في مجتمع الميم فإنك لست وحدك وكنسان فإنك لم تفعل شيء خاطيء. مجتمع الميم مازال يثابر ولا يمكن لأي قدر من الضغط والإكراه أن يغير ذلك.

خط المساعدة لمنظمة حلم: 71916146  
خط مساعدة المنظمة موزاييك: 76945445

نأمل أن تجد ورقة الحقائق الصغيرة مفيدة وتعليمية. إذا كنت تشعر أن المعلومات التي شاركناها معك ساعدتك على فهم حقوقك بشكل أفضل كعضو متساو في المجتمع، فلا تتردد في المشاركة.